Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measure the impact of some competitiveness variables on foreign direct investment in Arab countries for the period (2009-2018)

Researcher: Yaser Amer Hameed
College of Administration and Economics
University of Mosul
yaseraltaai85@gmail.com

Prof. Dr. Bashar A. AL-Iraqi
College of Administration and Economics
University of Mosul
bashar_a92@yahoo.com

Abstract

The research dealt with the impact of some competitiveness variables on foreign direct investment for Arab countries classified within the global competitiveness index, namely (Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Kuwait, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Oman, UAE), for the period (2009-2018) and proceeded from the hypothesis. That the competitiveness represented by the variables (infrastructure, higher education and training, the development of business structure, the ability to innovate) included in the global competitiveness index has a positive relationship and impact on foreign direct investment. The research aims to define the concept of competitiveness as a modern concept and determine the type of relationship and its impact Between competitiveness and foreign direct investment, by taking advantage of recent data provided by the World Economic Forum and the World Bank and based on the economic measurement represented by the Balanced Panel Data method, which included unit root tests for data. And using the generalized moments (GMM) methodology to reach to estimate the relationship and its direction can be used in investment decisions. The results confirmed that there is a positive impact of the variable of higher education and training in the flow of foreign direct investment, which calls for providing adequate support to educational institutions and developing scientific research programs by Arab countries to contribute to enhancing the positive impact in the flow of foreign direct investment.

Keywords: Competitiveness, Global Competitiveness Index, Generalized Momentum Methodology (GMM), Foreign Direct Investment.

قياس أثر بعض متغيرات القدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان العربية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

الباحث: ياسر عامر حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. بشار احمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

تناول البحث أثر بعض متغيرات القدرة التنافسية في الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية المصنفة ضمن مؤشر التنافسية العالمية وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات)، للمدة (2009-2018) وانطلق من فرضية مفادها أن للقدرة التنافسية والمتمثلة بالمتغيرات (البنية التحتية، التعليم العالي والتدريب، تطور بنية الأعمال، القدرة على الابتكار) المدرجة ضمن مؤشر التنافسية العالمية علاقة وأثر موجب في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويهدف البحث إلى تعريف مفهوم القدرة التنافسية بعدها مفهوماً حديثاً وتحديد نوع العلاقة وأثرها ما بين القدرة التنافسية والاستثمار الاجنبي المباشر، عبر الاستفادة من البيانات الحديثة التي يقدمها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وبالاستناد إلى القياس الاقتصادي المتمثل بطريقة البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) التي اشتملت على اختبارات جذر الوحدة للبيانات، واستعمال منهجية العزوم المعممة (GMM) للوصول إلى تقدير العلاقة واتجاهها يمكن استعماله في القرارات الاستثمارية. فقد أكدت النتائج الى وجود تأثيرا ايجابي لمتغير التعليم العالي والتدريب في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، مما يستدعي تقديم الدعم الكافي للمؤسسات التعليمية وتطوير برامج البحث العلمي من قبل الدول العربية لتسهم في تعزيز الأثر الايجابي في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمية، منهجية العزوم المعممة (GMM)، الاستثمار الاجنبي المباشر.

المقدمة

شكلت القدرة التنافسية ومحاولة الانتقال بها إلى مستويات المرتفعة ضمن مؤشراتها العالمية أحد المحاور الرئيسة والمحورية التي سعى صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاستثماري في بلدان العالم المتقدمة والنامية للاهتمام بها واعطائها اولوية التحقيق خلال السنوات القليلة الماضية. ومع التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وفي وقت اتسمت فيه الاقتصاديات المعاصرة بكثافة التمويل، وفي ظل تعاظم حركة رؤوس الأموال الدولية ورغبة الدول في جذب واستقطاب ما تحتاجه منها والذي يعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة أحد أهم قنواتها، أصبح للقدرة التنافسية وتوفير متطلباتها ورفع معدلات مكوناتها ضرورة ملحة من أجل دعم وتسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية.

مشكلة البحث: في ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة لجذب الاستثمارات المحفزة للنمو الاقتصادي، يفوز بها من يمتلك القدرة على تهيأت البيئة المواتية لها، الذي يعد تحسين المناخ الاستثماري ورفع مستويات مؤشراته التنافسية هو القناة الأساسية الأكثر فاعلية وكفاءة في جذب الاستثمارات الاجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل ندرة الموارد المحلية ومحاولات تنويع مصادر الدخل، وعليه يمكن لمشكلة البحث أن تتمحور بشكل رئيسي في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ❖ هل تمارس المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية لبلدان العينة دورا مؤثرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ❖ وماهي قيمة واتجاه التأثير الذي يمكن تمارسه المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية لدول العينة في الاستثمار الأجنبي المباشر؟

اهمية البحث: يعد مؤشر التنافسية العالمية احدى الادوات المهمة التي يسترشد بها صانعي القرارات الاستثمارية يمكن من خلالها عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية عند رسم السياسات الاستثمارية في مختلف المجالات، حيث يفترض المؤشر أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يميل إلى أن يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطنيه من خلال جذب المزيد

من الاستثمارات الاجنبية، كما يكون أكثر جاذبية لاستمرار تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وبوتيرة متسارعة أكثر من البلدان الاقل تنافسية. ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال تأكيده على الدور الذي يمكن أن تمارسه متغيرات القدرة التنافسية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعد معرفتها من المسائل المهمة التي تساعد المستثمرين على تحديد وجهت استثماراتهم المستقبلية وإدارة المخاطر المرتبطة.

فرضية البحث: ينطلق البحث وفي ظل ما طرح من أسئلة ضمن مشكلة البحث من الفرضيات الآتية:

- تمارس متغيرات التنافسية العالمية لعينة البحث تأثيرها على حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول عينة البحث.
- تتباين قيمة واتجاه تأثير متغيرات التنافسية العالمية في الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول عينة البحث.

هدف البحث

- تقدير وتحليل أثر المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان عينة البحث.

منهج البحث: لتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم اعتماد المنهجية المستندة على أساس الربط بين اتجاهين رئيسيين، اتجاه وصفي يستند إلى النظريات والدراسات الاقتصادية والمالية التي تناولت الموضوع بهدف تحديد مفهوم للقدرة التنافسية، واتجاه آخر تجريبي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه الحديثة المتمثلة بنماذج البيانات المزدوجة (Panal Data) لبناء مقياس كمي للعلاقة بين القدرة التنافسية والاستثمار الاجنبي المباشر.

حدود البحث

أ. **الحدود المكانية:** تناول البحث جميع البلدان العربية التي ادرجت ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات).

ب. **الحدود الزمانية:** اتخذ البحث من المدة (2009-2018) حدودا زمانية له، كونها المدة التي شهدت اصدارات مؤشرات التنافسية العالمية.

خطة البحث: ينقسم البحث على ثلاثة مباحث، فبعد المقدمة واستعراض منهجية البحث والدراسات السابقة، يقدم المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة التنافسية العالمية، أما المبحث الثاني فقد تناول منهجية البحث القياسية، فيما اختص المبحث الثالث بقياس أثر بعض المتغيرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليله. وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الاسس المفاهيمية للقدرة التنافسية العالمية

لم يعد مفهوم التنافسية محصورا بالمستويات الجزئية التي تخص تنافس الأفراد للحصول على فرص العمل المناسبة او المؤسسات والشركات لكي تحافظ على قدرتها على البقاء والتطور، إنما تجاوزه إلى مستويات اكبر لتشمل القطاعات ولتسير باتجاهات متقدمة لتصل الى مستويات الاقتصادات والبلدان الرغبة في ضمان استدامة أدائها وتحسين مستويات كفاءتها، كما لم تعد الجوانب الاقتصادية هي الاسس الوحيدة المكونة له إنما تعدتها إلى جوانب اخرى كالأطر المؤسساتية والتعليم والصحة والتكنلوجيا والاسواق والابتكارات وغيرها، ليظهر وخلال السنوات

القليلة الماضية ما يعرف بمفهوم التنافسية العالمية، التي تسعى الدول جاهدة لاحتلال المراكز المتقدمة في مؤشراته، والذي يعد جزءا اساسيا ومهما من مؤشر أوسع يعرف بمؤشر المناخ الاستثماري (Nogueira & Madaleno, 2021: 797).

اولاً. تعريف القدرة التنافسية العالمية: تداخل مفهوم القدرة التنافسية وارتبط مع عدد من المفاهيم الاقتصادية القريبة في المفهوم المختلفة في المضمون كالتنافسية والميزة التنافسية، الأمر الذي منعه من الوصول إلى اجماع واسع ومطلق يمكن ان يعطى لمفهوم القدرة التنافسية شكلا محددا في معناه ومتضمناته وأبعاده، لذا كان لزاما علميا توضيح تلك المفاهيم المتداخلة بغية التمييز بينها وبين المفهوم الاساس المتمثل بالقدرة التنافسية.

أثار عدم وضوح مفهوم التنافسية واستخدامه كمظلة لطيف من السياسات الصناعية والتجارية انعكس باتساع في المؤشرات المستخدمة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع الكثير من وجهات النظر حول تعريفه وتوضيح متضمناته، فقد عرفت على أنها القدرة على الثبات أمام المنافسين من أجل تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد (الياس، ٢٠٢١: ٢٤٨)، وهي الجهود والإجراءات والابتكارات والانشطة الإدارية والتسويقية والإنتاجية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها (السلمي، ٢٠٠١: ١٠١).

أما القدرة التنافسية والذي يعد مفهوم واسع يشمل مجالات الاقتصاد الكلي والجزئي، وبالرغم من عدم وجود اتفاق تام على تعريف موحد لها إلا أنه يمكن الاشارة إليها، ضمن مفاهيم متنوعة ومتقاربة نوعا ما، وحسب ما عبر عنها عدد من الباحثين، بأنها توظف المعرفة التقنية والتكنلوجية في إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، يعبر عن القدرة الشركة التنافسية للشركات بقابليتها على انتاج سلع وخدمات ذات مواصفات عالية وبأسعار مناسبة وتلبيتها لمتطلبات الزبائن بكفاءة اعلى من منافسيها (Oughton, 1997: 107)، وعبر عنها Shah (2020) بحجم الحصة السوقية للشركة ودرجة تطور منتجاتها فضلاً عن قابليتها على الابتكار (Sachin, 2020: 120).

وقدرة التنافسية التي تبلور الجانب النظري حولها ترتبط بمدرستين رئيسيتين:

١. مدرسة الاعمال التي تركز على التكلفة والإنتاجية مما يساعدها على التفوق في الأسواق العالمية لتصبح التنافسية بذلك سياسة وطنية تعمل على جذب رؤوس الأموال وترسيخ التقنية والمساهمة في الإنتاج الدولي، مما يستلزم تحسن السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات بهدف تحقيق انتاج متقدم يعد مفتاح التنافسية (Baibulekova, et al., 2018: 26).
٢. مدرسة الاقتصاد التي تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية والدور التي تلعبه في النمو ، فهي بذلك تربط رفاهية المجتمع بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام ولأجل ذلك لابد من الإبداع والابتكار في الانتاج فضلاً عن رفع مستواه في مجالات الكثافة الرأسمالية ونقل عمليات الإنتاج ذات العمالة الكثيفة إلى البلدان التي تتسم بالوفرة النسبية في العمالة وتكاليف الانتاج المنخفضة حتى يكون بمقدورها تصريف إنتاجها ورفع مستويات دخل مواطنيها، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية (Adamkiewicz, 2019: 101).

وقدم الفكر الاقتصادي مفاهيم عدة للقدرة التنافسية، فتم التعبير عنها بقدرة البلد على انتاج سلع وخدمات تلبي معايير الجودة الدولية مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي (Triantafyllou, 2014, 2)، فيما عبر عنها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) بقابلية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

الاقتصاد المحلي على تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال ارتفاع حجم صادراتها السلعية (Galgánková, 2020: 7).

ووفقاً لرأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتجه القدرة التنافسية العالمية للتعبير عن امكانيات الدولة لزيادة دخول مواطنيها في الأجل الطويل عن طريق انتاج سلع وخدمات ذات مقبولية عالمية في الاسواق الدولية (Jovan & Martinović, 2014: 762)، وهي قدرة بلد ما على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية الرئيسة ولا سيما تلك المتعلقة بنمو الدخل والعمالة دون مواجهة مشاكل في ميزان المدفوعات، ويتم التعبير عنها بأنها نصيب أو حصة المنتجات المحلية لدولة ما في الأسواق العالمية (Siudek & Zawojska, 2014: 91) في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بإمكانية الدولة على خلق بيئة اقتصادية تحقق قيمة أكبر للشركات ورخاء اعلى لمواطنيها عن طريق سياساتها الاقتصادية المستقرة (Kiselakova, et al., 2018: 599).

مما تقدم فانه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية)، وقد ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية)، أو إلى عوامل أخرى كالجودة و/او الابتكار و/او العلامة التجارية.

ثانياً. مؤشر التنافسية العالمية: يرى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن قياس القدرة التنافسية عملية معقدة تستند إلى 12 عاملا مؤثرا كما في الشكل رقم (١) وهي (المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق المحلية، تطور بنية الأعمال، القدرة على الابتكار)

تدخل كلها في بناء مؤشر المنتدى المركب (GCI) (Global Competitiveness Index) لتحديد القدرة التنافسية للبلد (Triantafyllou, 2014: 3).

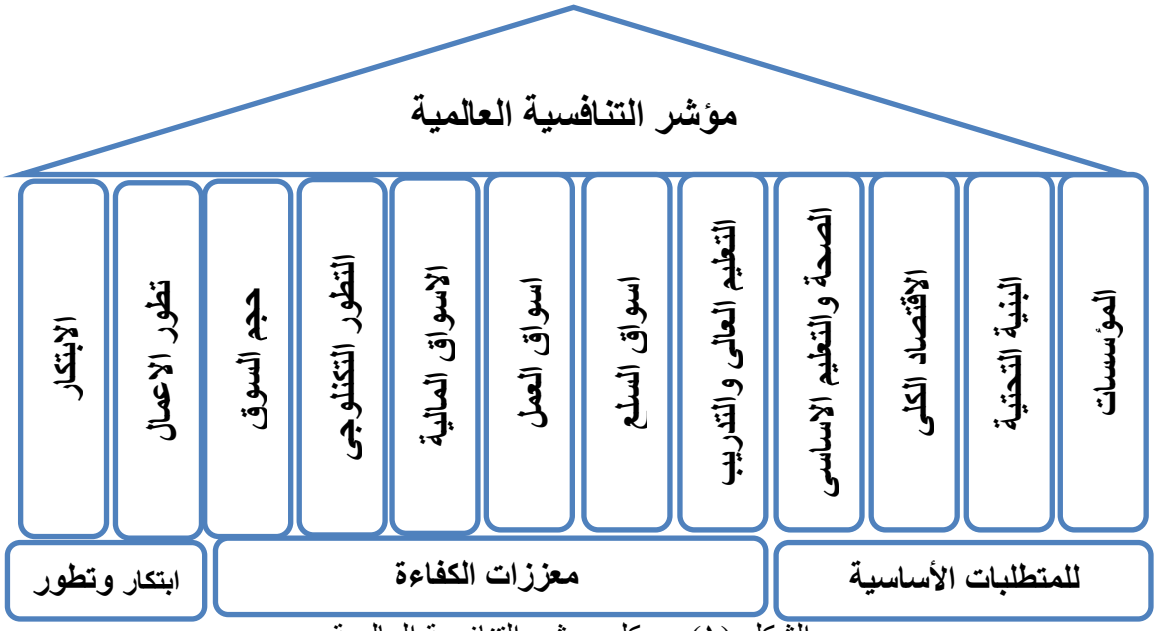

الشكل (١): هيكل مؤشر التنافسية العالمية

Source: World Economic Forum, 2010, Global Competitiveness Report, P 8.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

ثالثاً. علاقة القدرة التنافسية بالاستثمار الاجنبي المباشر:

١. **البنية التحتية:** انطلاقاً من أهمية مشروعات البنى التحتية بعدها من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، نتيجة لقدرتها على تعزيز وجذب الاستثمارات وتخفيض تكاليف الانتاج، فإن توفير الطاقة الكهربائية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص وسيلة حيوية للتواصل بين الشركات والمنشآت الاقتصادية محليا وعالميا وأحد المقومات الأساسية للبنية التحتية لتسهيل عملية التبادل التجاري لدى غالبية القطاعات الاقتصادية وغيرها من الخدمات، مدخلات مباشرة وأساسية في عملية الإنتاج، تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية (UNOPS, 2018: 37). وعلى النقيض من ذلك وفي حالة عدم قدرة الحكومة على توفير متطلبات البنية التحتية الملائمة، وستضطر بعض المنشآت الاقتصادية توفيرها على نفقاتها الخاصة لإتمام العملية الإنتاجية، مما يزيد من حجم النفقات الاستثمارية المطلوبة وبالتالي زيادة التكاليف الإنتاجية وعدم جدوى المشروعات الاستثمارية، بما ينعكس سلبياً على جاذبية الاستثمار (Yamin & Sinkovics, 2009: 144) (Kirkpatrick & Zhang, 2004: 9).

٢. **التعليم العالي والتدريب:** تشكل المهارات الفردية للقوى العاملة والمكتسبة عادة من التعليم العالي والتدريب المهني الذي يتلقوه، احدى العوامل الداعمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب وباستمرار تطوير العنصر البشري والارتقاء بمستوى مهارته، وخلق كوادر محلية تمتلك من القدرات والكفاءات العلمية القادرة على التكيف والتفاعل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، فتوافر الايدي العاملة الماهرة والكفؤة في البلد المضيف يعد أحد أهم عوامل الجذب للشركات المتعدية الجنسية، كون تعتمد وفي معظمها على استخدام الاساليب والتقنيات الحديثة سواء في العمليات الانتاجية أو الادارية، التي تتميز بارتفاع انتاجيتها وانخفاض تكاليفها النسبية، كما إن توفر مثل هذه الكفاءات والمختصين في البلد المضيف قد يخفف أو يلغي الحاجة إلى الاستعانة بخبرات اجنبية لأغراض التدريب والتطوير (عبدالحسين، ٢٠١٣: ٥٣).

وفي ذلك تؤكد دراسة للبنك الدولي (2005) أن نقص الموارد البشرية المؤهلة تأثيرا سلبياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها تعيق من قدرة الشركات على مواكبة التطورات في اساليب الانتاج التي تقدمها التقنيات المستحدثة، وبالتالي عدم استطاعتها من تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المستثمرة (الحلو، ٢٠٠٨: ١٨).

٣. **تطور الأعمال:** يمارس تطور قطاع الأعمال وبحسب ما اجمعت عليه معظم الادبيات المالية والاقتصادية، ومن خلال التكامل والترابط بين مكوناته الفرعية المتمثلة بجودة شبكات الاعمال العامة في الدولة وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات القائمة، وعبر التفاعل مع التأثيرات الداخلية والخارجية، دوراً ايجابياً في تطوير تلك الشركات والقطاع الذي وجدت فيه (Dellis, et al., 2017: 4)، فغالبًا ما يُنظر الى تطور الاعمال على أنها مهارة ووسيلة أساسية تسمح للشركات أو المنظمات بتحقيق الاستدامة على المدى الطويل بعدها عاملاً فاعلاً في خلق وتوسع الشركات، وعلى النقيض من ذلك عند فقدان المستوى المناسب منها بما يقود إلى صعوبة دخول الشركات الجديدة، وضغط الشركات القائمة واحتمالية تلاشيها وخروجها من السوق، وفي ذلك يعد تطور الأعمال الداعم الاساس في خلق فرص العمل، وتطوير المشاريع والصناعات الجديدة والقائمة، ورفع قدرتها التنافسية، وبما يوفر بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية وعامل جذب

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

للاستثمار في جميع القطاعات بما يشكل حافزاً وداعما لرفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر (Demil, et al., 2010: 246).

٤. **الابتكار:** إن توفر البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات محلية (سواء أكانت عامة أو خاصة)، ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية. يمكن أن ينشأ الابتكار المعرفة الجديدة، التكنولوجية وغير التكنولوجية. ونظراً لأن الابتكار غير التكنولوجي يرتبط بدرجة وثيقة بالمهارة والخبرات وظروف العمل التي توفرها النظم، لذا فإن الاهتمام بالابتكار التكنولوجي جاء لأجل منع العوامل الاقتصادية مثل عدم استقرار الاقتصاد الكلي من تحقيق تناقص في الإيرادات، فإنه من الضروري الاهتمام بالابتكار التكنولوجي للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية. ويتعلق الابتكار التكنولوجي بفتح أبواب وإمكانيات جديدة لتقديم منتجات وخدمات أفضل بمستوى الموارد المتاحة وهذا ما تبحث عنه الشركات المتعدية الجنسية (Reve & Sasson, 2015: 18).

المبحث الثاني: المنهجية التجريبية للنموذج المستخدم

اولاً. متغيرات الانموذج:

١. **المتغيرات التوضيحية (المستقلة):** مثلت المتغيرات (تطور بيئة الاعمال (BUS)، البنية التحتية (INF)، الابتكار (INN)، التعليم العالي والتدريب (HIG)) المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج الخطي، وبذلك تم تصنيف المتغيرات المستقلة وتأثيراتها المتوقعة وبحسب الجدول رقم (١) إلى:

الجدول (١) العوامل الرئيسة المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (المتغيرات التوضيحية)

ت	المتغيرات	الرمز	التأثير المتوقع
1	البنية التحتية	INF	+
2	التعليم العالي والتدريب	HIG	+
3	تطور بيئة الاعمال	BUS	+
4	الابتكار	INN	+

المصدر: اعداد الباحثان بناءً على الاطر النظرية.

٢. **المتغير المعتمد:** يمثل صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر المتغير المعتمد (FDI).

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة أنموذج التقدير على شكل دالة رياضية يُستند إليها في بناء معادلة قياسية، توضح أثر المتغيرات الأربعة (تطور بيئة الاعمال (BUS)، البنية التحتية (INF)، الابتكار (INN)، التعليم العالي والتدريب (HIG)) في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وكما يأتي:

$$FDI = F\{INF, HIG, BUS, INN\} \qquad (1)$$

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 INF + \beta_2 HIG + \beta_3 BUS + \beta_4 INN + \varepsilon_i \quad (1.1)$$

ثانياً. البيانات المستخدمة:

١. البيانات الخاصة بالمتغيرات التوضيحية والتي تم عرضها في الجداول رقم (٢ و٣ و٤ و٥)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

الجدول (٢): البيانات الخاصة بالبنية التحتية للبلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	عمان	الاردن	المغرب	مصر	الجزائر
2009	4.54	4.39	5.66	4.16	4.77	4.56	4.3	3.5	3.74	2.96
2010	4.58	4.63	5.98	4.23	4.96	4.93	4.45	3.62	4.07	2.91
2011	5.24	5.07	6.26	4.11	5.08	4.94	4.11	3.78	3.97	3.46
2012	5.17	5.31	5.97	4.45	5.08	5.16	4.13	3.95	3.81	3.43
2013	5.12	5.23	6.12	4.38	5.19	5.04	4.17	4.14	3.61	3.48
2014	5.2	5.18	6.2	4.37	5.18	5.08	4.33	4.3	3.34	3.14
2015	5.51	5.19	6.3	4.28	5.19	5.01	4.11	4.38	3.2	3.12
2016	5.62	5.09	6.3	4.32	5.1	4.81	4.05	4.3	3.42	3.08
2017	5.64	5.07	6.31	4.36	5.01	4.82	4.28	4.25	3.36	3.28
2018	5.83	5.2	6.26	4.26	5.07	4.9	4.34	4.42	4.13	3.56
Average	5.245	5.036	6.136	4.292	5.063	4.925	4.227	4.064	3.665	3.242
Max	5.83	5.31	6.31	4.45	5.19	5.16	4.45	4.42	4.13	3.56
Min	4.54	4.39	5.66	4.11	4.77	4.56	4.05	3.5	3.2	2.91

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية للسنوات (2009-2018).
https://www.weforum.org

الجدول (٣): البيانات الخاصة بالتعليم العالي والتدريب للبلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	عمان	الاردن	المغرب	مصر	الجزائر
2009	4.69	4.29	4.48	3.82	4.22	3.98	4.46	3.57	3.56	3.28
2010	4.93	4.29	4.8	3.72	4.37	3.93	4.45	3.4	3.62	3.3
2011	4.84	4.55	4.8	3.87	4.64	4.22	4.32	3.51	3.59	3.59
2012	4.62	4.81	4.84	3.83	5	4.24	4.33	3.62	3.44	3.97
2013	4.94	4.79	4.9	4.01	4.93	4.33	4.49	3.58	3.32	3.38
2014	5.11	4.65	4.93	4.04	4.52	4.46	4.5	3.54	3.08	3.55
2015	4.99	4.64	5.9	4.15	4.66	4.17	4.78	3.56	3.27	3.69
2016	5.12	4.73	4.97	4.01	4.82	3.9	4.7	3.42	3.25	3.75
2017	5.14	4.8	5.07	3.98	4.9	4.1	4.69	3.55	3.27	3.87
2018	5.01	4.87	5.05	3.91	4.99	4.4	4.52	3.58	3.6	3.95
Average	4.939	4.642	4.974	3.934	4.705	4.173	4.524	3.533	3.4	3.633
Max	5.14	4.87	5.9	4.15	5	4.46	4.78	3.62	3.62	3.97
Min	4.62	4.29	4.48	3.72	4.22	3.9	4.32	3.4	3.08	3.28

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية للسنوات (2009-2018).
https://www.weforum.org

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

الجدول (٤): البيانات الخاصة بتطور الاعمال في البلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	عمان	الاردن	المغرب	مصر	الجزائر
2009	4.47	4.51	4.76	4.56	4.49	4.29	4.41	3.99	3.93	3.03
2010	4.55	4.61	4.96	4.29	4.15	4.21	4.3	3.83	3.98	3.13
2011	4.85	4.91	4.84	4.12	4.14	4.27	3.91	3.75	3.98	3.33
2012	5.27	5.11	4.91	4.02	4.51	4.3	3.88	3.78	3.82	2.93
2013	5.33	4.91	5.1	3.88	4.34	4.38	4.16	3.8	3.77	2.54
2014	5.36	4.74	5.13	3.88	4.25	4.54	4.3	3.75	3.83	2.89
2015	5.31	4.57	5.25	3.9	4.35	4.23	4.4	3.88	3.7	3.22
2016	5.38	4.54	5.25	3.98	3.52	3.87	4.31	3.77	3.71	3.29
2017	5.2	4.52	5.25	4.02	4.42	3.94	4.37	3.82	3.71	3.31
2018	5.02	4.5	5.28	3.97	4.49	3.95	4.33	3.99	3.79	3.32
Average	5.074	4.692	5.073	4.062	4.266	4.198	4.237	3.836	3.822	3.099
Max	5.38	5.11	5.28	4.56	4.51	4.54	4.41	3.99	3.98	3.33
Min	4.47	4.5	4.76	3.88	3.52	3.87	3.88	3.75	3.7	2.54

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية للسنوات (2009-2018).
https://www.weforum.org

الجدول (٥): البيانات الخاصة بالابتكار في البلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	عمان	الاردن	المغرب	مصر	الجزائر
2009	3.81	3.68	3.42	3.07	3.04	3.45	3.4	3.02	3.15	2.66
2010	3.65	3.7	3.87	2.96	3.22	3.3	3.27	2.88	3.03	2.64
2011	4.11	3.92	3.91	3.03	3.21	3.46	3.1	2.98	2.97	2.75
2012	4.69	4.16	3.96	3	3.2	3.44	3.08	3.02	2.84	2.37
2013	4.71	4.03	4.18	2.84	3.13	3.44	3.32	2.95	2.84	2.09
2014	4.8	3.93	4.22	2.81	3.17	3.57	3.44	2.94	2.79	2.38
2015	4.88	3.8	4.41	2.86	3.32	3.29	3.64	3.11	2.65	2.6
2016	4.98	3.83	4.41	2.99	3.21	3.04	3.67	3.07	2.75	2.76
2017	4.87	3.69	4.57	2.96	3.61	3.26	3.73	3.11	2.75	2.93
2018	4.68	3.73	4.58	2.97	3.6	3.26	3.59	3.14	2.92	2.94
Average	4.518	3.847	4.153	2.949	3.271	3.351	3.424	3.022	2.869	2.612
Max	4.98	4.16	4.58	3.07	3.61	3.57	3.73	3.14	3.15	2.94
Min	3.65	3.68	3.42	2.81	3.04	3.04	3.08	2.88	2.65	2.09

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية للسنوات (2009-2018).
https://www.weforum.org

٢. البيانات الخاصة بالمتغير المعتمد (FDI) والتي تم عرضها في الجدول رقم (٦):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

الجدول (٦): البيانات الخاصة بالمتغير المعتمد (صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر) لعينة الدراسة

السنوات	الجزائر	مصر	المغرب	الاردن	عُمان	البحرين	الكويت	الامارات	السعودية	قطر
2009	2746930734	6711600000	1970323920	2413098592	1485825748	257149561.4	1113588047	1134288135	36457666667	8124736264
2010	2300369124	6385600000	1240625859	1688394366	1242652796	1557771009.2	1304627500	8796769641	29232706667	4670329670
2011	2571237025	-482700000	2521362081	1486056338	1629144343	780851063.8	3259067552	7152095826	16308280000	938516483.5
2012	1500402453	2797700000	2841954371	1548450704	1364629389	1544680851	2872588962	9566651351	12182373333	3958791209.9
2013	1691886708	4192200000	3360909924	1946597204	1612430962	3727712766	1433630444	9764914527	8864693333	-840384615.4
2014	1502206171	4612200000	3525384612	2178450704	1286345904	1518617021	485806657.8	11071537020	8011786667	1040384615
2015	-537792920.9	6925200000	3252913902	1600281690	-2172431730	64893617.02	284647623.8	8550901847	8141026667	1070879121
2016	1638263954	8106800000	2153363905	1552957746	2265279584	2433351063.8	292026510.2	9604773000	7452533333	773901098.9
2017	1230243451	7408700000	2680109856	2029718310	2917295189	518882978.7	113012065	10354223000	1418843614	985989011
2018	1466116068	8141300000	3544387229	954929577	5941222367	1111170212.8	-21377568.82	10385286000	4247107441	-2186263736

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، الولايات المتحدة الامريكية.

https://data.albankaldawli.org

ثالثاً. منهجية تقدير الانموذج: بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقةً وواقعيةً، والحصول على تحليل سليم ومنطقي، لمؤشرات التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دول العربية عينة البحث، يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الصائبة، فقد اعتمدت الدراسة الخطوات الآتية:

١. **اسلوب البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel data):** يقصد بمصطلح البيانات المزدوجة (Panel Data)، بأنها توليفة من المشاهدات المتكررة عند مجموعة من المفردات (دول، شركات، اشخاص) في فترات زمنية متعددة، بحيث تدمج بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في ذات الوقت، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات المقطعية أو المفردات عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك تلك المفردة أو الوحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية البيانات المزدوجة كونها تتعامل مع ديناميكية الزمن ولمفردات متعددة، وهذا ما جعلها تكتسب اهتماماً بالغاً في الآونة الاخيرة وبشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية (الدباغ، ٢٠٢٠: ٦٨)، كونها تنفرد بميزة رصد التغير في المقطع العرضي والسلسلة الزمنية في الوقت نفسه للظواهر التي لا يمكن مراقبتها أو قياسها من خلال احدهما كالعوامل الثقافية او الاختلاف في الممارسات التجارية عبر الشركات أو المتغيرات التي تتغير بمرور الوقت ولكن ليس عبر الكيانات (أي السياسات، اللوائح، الاتفاقيات) (Hsiao, 2003: 5)

٢. **اختبار استقرارية البيانات المزدوجة:** تم اعتماد اختبار Im, Pesaran & Shin (2003) (IPS) test بعده اكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات التجريبية الاقتصادية والمالية، حيث يقوم اختبار جذر الوحدة على قياس معامل الارتباط Pi بين القيم المتتالية لأي سلسلة زمنية فإذا كان هذا المعامل مساوياً للواحد فهذا يشير الى وجود جذر الوحدة التي لا يمكن معها الحصول على قيمة ثابتة للوسط الحسابي أو الوسط الحسابي والتباين لقيم السلسة الزمنية، بسبب ارتباطهما بالفترة

الزمنية الفاصلة بين قيم السلسة، عندئذ لا يصح اجراء الانحدار للسلاسل الزمنية طالما بعضها يعاني من مشكلة جذر الوحدة، إلا بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني أو ما بعدهما من الفروق لقيم السلسلة الزمنية التي تعاني من المشكلة إلى أن يزول الارتباط الذاتي التام بينهما، الا ان اختبار (IPS) لا يشترط تجانس الوحدات المقطعية، كما لا يشترط خلو جميع الوحدات المقطعية من مشكلة جذر الوحدة، بل يمكن أن يكون هناك بعض الوحدات تعاني من مشكلة جذر الوحدة وبعضها لا يعاني من ذات المشكلة، لذا يقوم هذا الاختبار على حساب احصائية جذر الوحدة tpi لكل مقطع ومن ثم حساب معدل الاحصائيات tpis حيث إن الفرضيتان اللتان يقوم عليهما الاختبار هما: فرضية العدم وهي ان مشكلة جذر الوحدة موجودة في السلسلة الزمنية في جميع الوحدات المقطعية، والفرضية البديلة وهي إن مشكلة جذر الوحدة قد تكون موجودة في السلسلة الزمنية في بعض الوحدات المقطعية وليس جميعها (Baltagi, 2005: 242) (الجومرد والجلبي، ٢٠٢٠: ٢٧٦).

٣. **النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:** أستخدم البحث طريقة نظام العزوم المعممة System Generalized Method of Moment (GMM) وهي طريقة شبه معلماتية لا تشترط توزيعا معينا لحد الخطأ بل تستخدم مع أي توزيع ممكن لحد الخطأ، ويمكن استخدامها سواء كانت العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد مشخصة بشكل تام أو فوق المشخصة، فليس بالضرورة أن تكون هناك قيمة وحيدة للمعممات المقدرة، إذ إن هذه الطريقة تستخدم للحصول على أفضل تقدير لهذه المعلمات، أو على الأقل الحصول على تقدير جيد لها، كما تستخدم مع النماذج الحركية حيث يترابط حد الخطأ ذاتيا، وأخيرا لا تشترط استقلالية حد الخطأ عن بقية المتغيرات التفسيرية (Green, 2012: 495-497).

المبحث الثالث: تقدير النموذج الخطي وتحليل النتائج

للوصول إلى قيم كمية يمكن من خلالها تحليل وتفسير طبيعة وحجم واتجاه التأثير الذي يمكن أن تمارسه المتغيرات التوضيحية المتمثلة بـ (البنية التحتية (INF)، والتعليم العالي والتدريب (HIG)، وتطور بيئة الاعمال (BUS) والابتكار (INN)) في المتغير المعتمد والمتمثل بصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول العربية عينة البحث للفترة (2009-2018)، وبالتالي إثبات الفروض البحثية او نفيها تم اعتماد منهجية تقدير الانموذج الخطي والتي عرضت في المبحث السابق، وكما يأتي:

اولاً. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: تم اعتمد اختبار لـ (IPS) (2003) Im, Pesaran & Shin test الذي تم ادراج نتائجه في الجدول رقم (٧) عند مستوى معنوية 5%، والتي اثبتت أن القيم المحسوبة احصائياً للمتغيرات (البنية التحتية (INF)، الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI))، وحسب ما اوضحتها قيم Prob. التي لم تتجاوز قيمة الـ 0.05 معنويتها الاحصائية عند المستوى سواء كان بوجود حد ثابت أو وجود حد ثابت واتجاه زمني. في حين لم تستطع المتغيرات الاخرى (التعليم العالي والتدريب (HIG)، تطور بيئة الاعمال (BUS)، الابتكار (INN))، من تحقيق استقراريتها واثبات معنويتها الاحصائية عند المستوى حيث فشل اختبار Prob. في النزول عن حاجز الـ 0.05 سواء كان بوجود حد ثابت أو وجود اتجاه زمني، ولكنها استطاعت تحقيق استقراريتها واثبات معنويتها الاحصائية من خلال عدم تجاوز Prob. قيمة الـ 0.05 عند وجود حد ثابت واتجاه زمني عند اعادة اختبار استقراريتها عند الفرق الاول، حيث أظهرت نتائج الاختبار خلو جميع المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة مما سمح بإجراء تحليل الانحدار من دون أية معالجة للمتغيرات المستخدمة كما في الشكل رقم (٢).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

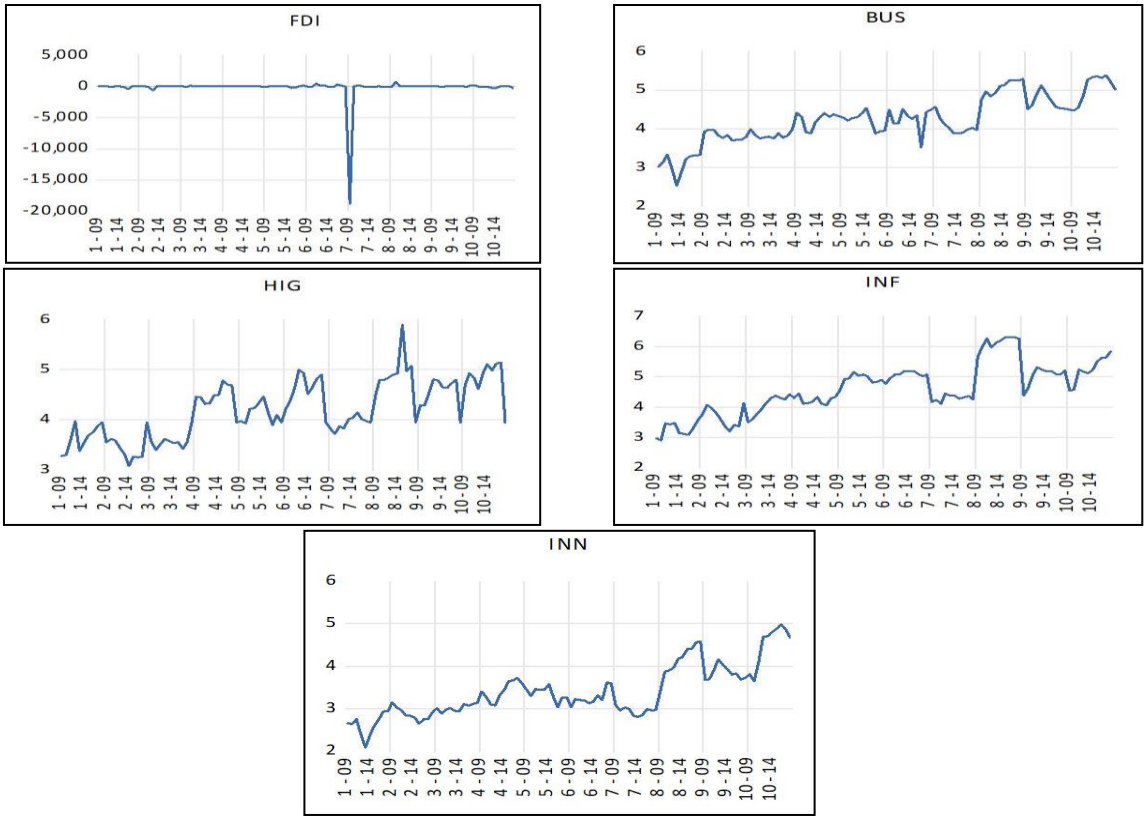

الشكل (٢): الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12.

الجدول (٧): نتائج اختبار Im,pesaran & Shin لاستقراريه بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة بصيغتها الخطية

Variables	Level		First Difference	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
INF Prob.	-4.13370 0.0000	-2.10038 0.0178		
HIG Prob	-0.49013 0.3120	1.63374 0.9488	-0.29369 0.0000	0.11071 0.0000
BUS Prob	-1.64803 0.0497	-0.83394 0.2022	-2.92120 0.0000	-0.63486 0.0000
INN Prob	-0.71755 0.2365	0.09030 0.5360	-2.57098 0.0000	-1.75525 0.0000
FDI Prob.	-10.4371 0.0000	-3.00183 0.0013		

- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12
- تم اعتماد فترة الابطاء بالاستناد الى Automatic selection of maximum lags ضمن برنامج Eviews 12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

ثانياً. تقدير وتحليل أثر بعض متغيرات القدرة التنافسية العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر: يعكس النموذج والذي تم ادراج نتائجه في الجدول رقم (٨) أثر المتغيرات (البنية التحتية (INF)، والتعليم العالي والتدريب (HIG)، وتطور بيئة الأعمال (BUS) والابتكار (INN)) في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

الجدول (٨): نتائج تقدير أثر بعض متغيرات القدرة التنافسية العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وفقا لنموذج العزوم المعممة (GMM)

Method: Panel Generalized Method of Moments **Sample(adjusted): 2011 2018** **Periods included: 8** **Cross-sections included:10** **Total panel (balanced) observations: 80**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Y(-1)	-0.00718	0.000511	-14.05088	0.0000
BUS	-31.08007	10.00664	-3.105944	0.0000
INF	-10.98063	3.29356	-3.333969	0.0066
INN	-36.45399	12.24054	-2.978135	0.0003
HIG	8.44763	2.34227	3.606599	0.0025
Root MSE	175.1970	Mean dependent var		-8.674490
S.D. dependent var	184.8079	S.E. of regression		180.9426
Sum squared resid	2455518.	J-statistic		5.938940
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)		0.312206

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

وبالاستعانة باختبار Arellano & Bond (1991)، والذي ادرجت نتائجه في الجدول رقم (9) للكشف عن اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج GMM، عبر اختبار الفرضية التي تنص على أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً باستخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء ذات الخطوة الأولى AR2، والذي تشير قيمة إحصائية ومن خلال تخطيها حاجز 0.05، إلى قبول فرض العدم والذي يقضي بعدم وجود هذا الارتباط، مما يعني أن حد الخطأ الاصلي غير مرتبط تسلسلياً، وهو ما يستوفي شروط منهجية GMM.

الجدول (٩): اختبار Arellano-Bond Serial

Arellano-Bond Serial Correlation Test **Equation: Untitled**				
Test order	**m-Statistic**	**rho**	**SE (rho)**	**Prob.**
AR(1)	-0.651134	-122692	188428	0.0150
AR(2)	-1.837299	-582438	429897	0.4140

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (3): 300-317
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.3.16

وللكشف عن معنوية النموذج المقدر، تم اعتماد اختبار Wald-Test الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (10)، والتي أكدت معنوية نموذج الانحدار، إذ لم تتخطى احتمالية F-Statistic حاجز الـ 0.05.

الجدول (١٠) اختبار Wald-Test

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Prob.**
F-statistic	3.218202	(3, 84)	0.0268
Chi-square	9.654607	3	0.0217

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ولبيان حقيقة اتخاذ النموذج المقدر التوزيع الطبيعي من عدمه، تم اعتماد اختبار (Test Jarque-Bera) المعروض في الشكل رقم (٣)، والذي أكدت نتائجه على أن النموذج المقدر لم يتبع التوزيع الطبيعي، إذ لم تتجاوز القيمة الاحتمالية Jarque-Bera حاجز الـ 0.05، الأمر الذي يدعم قبول الفرض البديل والذي ينص على أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهو ما ينسجم ومتطلبات نماذج GMM.

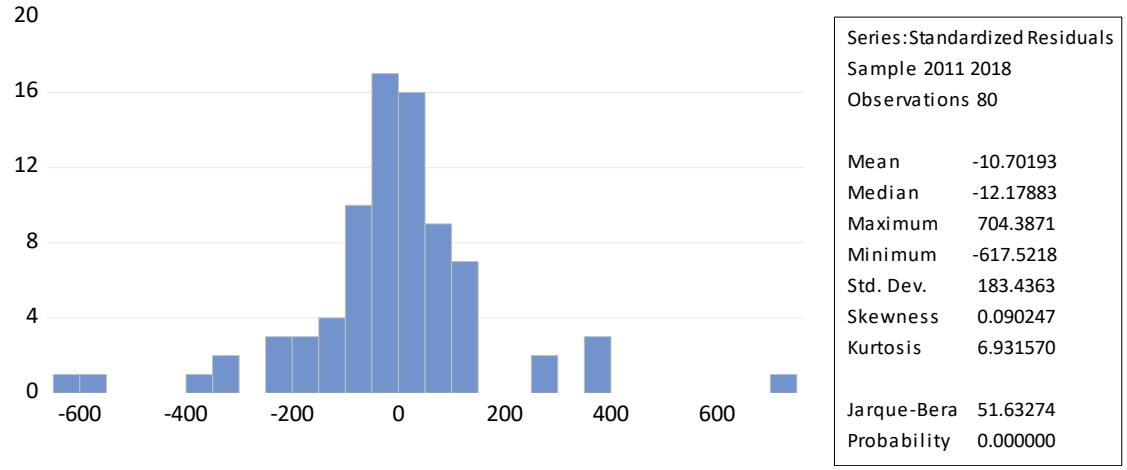

الشكل (٣): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد الى نتائج برنامج (Eviews 12).

بالاستناد الى ما تقدم من معطيات، وفي ضوء ما سبق من اختبارات عديدة للنموذج والتي أكدت بمجملها على صحة النموذج جاءت نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (٨) كما يأتي:

١. معنوية التأثير لكلاً من تطور بيئة الاعمال (BUS)، والبنية التحتية (INF)، والابتكار (INN)، والتعليم العالي والتدريب (HIG).

٢. جاء الاثر الايجابي لمتغير التعليم العالي والتدريب (HIG) في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) متوافقاً مع المنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة مستويات التعليم والتدريب للعاملين يعمل على رفع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعامل 8.4476، أي تغير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 8.4476 بنفس اتجاه التغير في مستوى التعليم العالي والتدريب بمقدار واحد صحيح.

٣. جاء الأثر السلبي لمتغير الابتكار (INN) في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة الابتكار يعمل على تخفيض مستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية بمعامل 36.453، بمعنى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 36.453 بعكس اتجاه التغير في الابتكار للدولة بمقدار واحد صحيح، وربما يعود السبب إلى أن كلما كانت المعرفة والابتكار متطورة ومرتفعة في الدولة فإن ذلك يؤدي إلى عدم استطاعة الشركات المتعدية الجنسية من الاستثمار في ذلك البلد لتمتع ذلك البلد بدرجة عالية من المعرفة والابتكارات في المنتجات والمشاريع المتطورة وبالتالي يؤدي عدم امتلاك الشركات متعدية الجنسية الى المعرفة والابتكار بشكل أفضل أو يساوي الابتكارات في هذه البلدان إلى صعوبة الدخول والعمل ومجاراة الشركات المحلية في هذه البلدان بسبب عدم قدرتها على الحصول على حصة سوقية في اسواق هذه البلدان، فضلا عن أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أحد القنوات المهمة لنقل التكنلوجيا والمعرفة، لذا فإن امتلاك الدول إلى المعرفة والابتكارات يجعلها في غنى عن هذه الشركات واستثماراتها، كما أن الدول المضيفة تعتمد على التقدم المعرفي للدول الاجنبية ففي حال توفر التقدم المعرفي للدول المضيفة فإنه يؤدي بها إلى الاستغناء عن الدول الاجنبية (عبدالقادر، ٢٠١٢: ٢٣٤).

٤. جاء الأثر السلبي لمتغير البنية التحتية (INF) في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مناقضا للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة تمتع الدولة بمستويات عالية من التطور في بنيتها التحتية يعمل على تخفيض مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بمعامل 10.9806، بمعنى تغير تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بواقع 10.9806 بعكس اتجاه التغير في البنية التحتية بمقدار واحد صحيح، وربما يعود ذلك إلى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية تكون في معظمها مشاريع انشاء البنية التحتية كالمطارات وخطوط السكك الحديدية والجسور وشبكات الاتصال والمستشفيات وبالتالي كلما تطورت البنية التحتية للدول العربية انخفض حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (بلوكاريف والعقريب، ٢٠٢١: ١٦).

٥. جاء الأثر السلبي لمتغير تطور بيئة الاعمال (BUS) في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مناقضا للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن تطور بيئة الاعمال يعمل على تخفيض مستويات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بمعامل 31.0800، بمعنى تغير تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بواقع 31.0800 بعكس اتجاه التغير في تطور بيئة الاعمال بمقدار واحد صحيح. وربما يعود ذلك إلى أن تطور بيئة الأعمال يجعل من فرص الحصول على مشاريع استثمارية من قبل الشركات المتعدية الجنسية ضعيفاً بسبب تطور الشركات المحلية والتي تزاحم الاستثمارات الأجنبية الوافدة وتجعل من فرص حصولها على فرص استثمارية ضئيلاً (خضيرات والشدوح، ٢٠١٥: ٣٠٩).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. تتنوع العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث اشتمالها على المتغيرات السياسية فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية في تحديد مستويات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العينة خلال الفترة (2009-2018).

٢. تعد القدرة التنافسية من العوامل الأكثر تأثيرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة 2009-2018 في الدول العربية عينة الدراسة.

٣. مارس متغير البنية التحتية تأثيرا سلبياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عينة الدراسة.
٤. مارس متغير تطور بيئة الاعمال تأثيرا سلبياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عينة الدراسة.
٥. مارس متغير تطور الابتكار تأثيرا سلبياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية عينة الدراسة.
٦. من جانب آخر فقد ساهم متغير التعليم العالي والتدريب في رفع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

ثانياً. التوصيات:

١. بناءً فيما تقدم، يمكن القول بان نتائج الجانب التجريبي قد جاءت لتعكس تنوع العوامل في التأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان العينة، مما ينبغي على السلطات القائمة في كل دولة من دول العينة قبل الشروع بأي خطة او برنامج لتعزيز حجم الاستثمارات، اجراء دراسة موسعة وشاملة للعوامل المؤثرة في جذبه وعلى وجه الخصوص العوامل الاقتصادية والسياسية والبنيوية، بهدف الإلمام بكافة الجوانب التي تتضمنها هذه العملية.
٢. يقتضي الأثر المضاد للبنية التحتية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، السعي لتوفير البيئة الداعمة للأثر الايجابي له والذي يقع مهمته وبشكل رئيس على الحكومة وبذلك تصبح المهمة أكثر تعقيداً وتكلفة وتحتاج سياسات وبرامج طويلة الأمد تقوم بتنفيذها الحكومة بدعم ومساعدة المنظمات الدولية في الجوانب الفنية والمالية عبر إطلاق مشاريع تستهدف تطوير قطاعات النقل والمواصلات والكهرباء وشبكات الماء والاتصالات.
٣. يقتضي التأثير الايجابي للتعليم العالي والتدريب في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى زيادة الدعم الموجهة من قبل الحكومات إلى قطاع التعليم العالي وتحفيز عمليات البحث العلمي.
٤. اقامة المزيد من الدورات والورش التدريبية لرفع كفاءة المورد البشري لما له من دور مهم في عملية استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.
٥. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر، سواء بصوره منفردة أو مجموعة لتلك العوامل، من أجل تغطية عددٍ من الجوانب التي مازالت بحاجة لمزيد من الفحص والتدقيق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. بلوكاريف، نادية والعقريب، كمال، ٢٠٢١، اشكالية تمويل استثمارات البنية التحتية في ظل انخفاض اسعار النفط في الجزائر، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، العدد ١، ١-١٧.
٢. الجومرد، اثيل عبد الجبار والجلبي، ابراهيم اديب، ٢٠٢٠، رأس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر قياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، مجلة جامعة الانبار، العدد ٢٨، ٣٧٤-٣٧٨.
٣. الحلو، عقيل حميد، ٢٠٠٨، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المستنصرية، العراق.

٤. خضيرات، عمر ياسين والشدوح، عماد مصطفى، ٢٠١٥، أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنارة، العدد ٢٨، ٢٧٣-٣١٧.
٥. الدباغ، نوار كنعان، ٢٠٢٠، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي - دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. السلمي، علي، ٢٠٠١، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر.
٧. عبد الحسين، عدنان فرحان، ٢٠١٣، دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ماليزيا انموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٢، ٥٣-٨٠.
٨. عبدالقادر، مدادي، ٢٠١٢، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد٣، العدد ٢.
٩. الياس، سالم، ٢٠٢١، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد١، ٢٣٠-٢٤٨.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Adamkiewicz, H. G., 2019, The dimensions of national competitiveness: The empirical analysis based on The World Economic Forum's data, Economics and Business Review, 5(3):92-117.
2. Baibulekova, L., Sauranbay, S., Kenzhebaeva, Z., Beimbetova, A., & Kenzhalina, Z., 2018, Modern Trends in The Formation of The International Competitiveness of The National Economy, Revista Espacios, 39(14):26.
3. Baltagi, Badi H., 2005, Econometric Analysis of Panel Data, 3rd ed, John Wiley & Sons, Lt.
4. Dellis, K., Sondermann, D., & Vansteenkiste, I., 2017, Determinants of FDI inflows in advanced economies: Does the quality of economic structures matter?.1-26.
5. Demil, Benoît, Lecocq, and Xavierm, 2010, Business Model Evolution: In Search of Dynamic Consistency, Elsevier, 43, (2)3, 227-246.
6. Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 06007), EDP Sciences.
7. Greene, William H. 2012, Econometric Analysis, 7th edition, Pearson Education Limited, England
8. Hsiao, Cheng, 2003, Analysis of Panel Data, Cambridge University press, Cambridge.
9. Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.
10. Kirkpatrick, C., Parker, D., & Zhang, Y. F., 2004, State versus private sector provision of water services in Africa: a statistical, DEA and stochastic cost frontier analysis,1-31.
11. Kiseľáková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E., 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.
12. Nogueira, M., & Madaleno, M., 2021, New evidence of Competitiveness based on the global competitiveness index, Econ. Bull, 41, 788-797.

13. Reve, T., & Sasson, A., 2015, Theoretical and methodological advances in cluster research, Competitiveness Review, 25 (5), 524-539.
14. Sachin D Shah, 2020, Global competitiveness index: Evaluation of the performance of Indian economy, International Journal of Humanities and Social ScienceResearch,119-122.
15. Siudek, T., & Zawojska, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research, Acta
16. Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,1-54.
17. UNOPS- A Fast Track Analysis of infrastructure provision in Palestine, Outcomes from the ITRC/UNOPS collaboration, Revision date: 2 March 2018.
18. Yamin, M., & Sinkovics, R. R., (2009), Infrastructure or foreign direct investment? An examination of the implications of MNE strategy for economic development. Journal of world business, 44(2), 144-157.